Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«الأصول» إنه يقال: آتيك إن تأتنى فنقله من كتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا لأن الشرط له الصدر [١].

١٢ - قال فى ذكر أحكام ما يشبه الجملة: لابد من تعلقها بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شىء من هذه الأربعة موجوداً قدر كما سيأتى، وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير فى نحو: زيد عندك وعمرو فى الدار.

ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب سيبويه.

وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدأ، ولا معول على هذين المذهبين [٢].

١٣ قال فى الكلام على «حتى»: إنها تستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفًا جاراً بمنزلة «إلى» فى المعنى والعمل ولكنها تخالفها فى ثلاثة أمور:

أحدها: أن لمخفوضها شرطين:

أحدهما: عام، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافًا للكوفيين والمبرد؛ فأما قوله [٣]:

أتت حتاك تقصد كل فج
ترجى منك أنها لا تخيب

فضرورة [٤].

١٤ - وإنما قلنا إن النصب بعد «حتى» بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول

(١) مغنى اللبيب ٢ : ١٢٣
(٢) مغنى اللبيب ٢ : ٧٢ .
(٣) لم أعثر له على قائل.
(٤) مغني اللبيب١ : ١٠٩ .